

العلة النحوية في الحروف عند حاجي عوض (ت ٨٤٥ هـ) في شرح كافية ابن الحاجب

طالب الماجستير عبيدة محمد مجيد

أ.م.د هيثم طه ياسين الهيتي

جامعة الانبار-كلية التربية للعلوم الانسانية

جامعة الانبار-كلية التربية للبنات

zuzujm81@gmail.com

المستخلص

يعد النحو خير وسيلة لفهم كتاب الله العزيز . فعلم النحو هو بمثابة القانون الذي يحفظ لغة القرآن ، وأن العلة مبدأ ثابت في النحو العربي دعت إليه دواع وهيات له أجواء علمية إسلامية ولغوية . يتناول هذا البحث العلة النحوية في الحروف عند الحاجي عوض ومن سبقه وتبيان العلة في الحروف الاحادية والثنائية والثلاثية . الكلمات الرئيسية: النحو، العلة اللغوية، حاجي عوض

Abstract

Grammar is the best means to understand the meaning of the Glorious Quran. It is the law which protects the Arabic language and regulates its continuity. Linguistic vowels are one of the basics of Arabic grammar of letters. Arabic grammar devoted a considerable and highly systematic effort to this part of language. This study deals with the Arabic vowels in the grammatical works of Haji Awad and his predecessors, especially on the levels of singular, dual, and triple letters.

Key Words: Grammar, Linguistic Vowels, Haji Awad

المطلب الأول: الحروف الاحادية

١-علة كون تاء التانيث لا تكون إلا ساكنة:

تاء التانيث الساكنة حرف يدخل على الفعل الماضي خاصة، نحو: {قامت هندُ، وخرجتُ فاطمةُ}، دلالة من أول الأمر أن الفاعل مؤنث ولا تدخل على الفعل المضارع ^(١) وأورد حاجي عوض علة كون تاء التانيث لا تكون إلا ساكنة بقوله : ((وإنما كانت للدلالة على الحرفية : لأنها مبنية كالحرف والأصل في البناء السكون)) ^(٢) فهو يعلل إن التاء حرف والأصل في الحرف البناء والأصل في البناء أن يكون على السكون.

وهذا ما اعتل به الخوارزمي (ت ٦١٧ هـ) من قبل في أحد أقواله إذ علل قائلًا : ((وإنما حقها السكون، لأنها حرف، والأصل في الحرف البناء، والأصل في البناء السكون)) ^(٣) وأضاف الخوارزمي رأياً آخر، فقال: ((فإن قيل: لم شرط في {تاء} التانيث السكون؟ فقول: احترازاً عن المتحركة : لأنها تدخل على الاسم، نحو ضاربة، وثمره، وجمرة ، ولا يجوز أن يجعل الشيء علامة في أحد النوعين مع شمولها لكليهما، فلما بُنيَتْ على السكون داخلة على الأفعال ما لم يلقها ساكنٌ جعلَ علامةً فيها)) ^(٤) ويُفهم من كلامه أنها كانت ساكنة فرقاً بي نها وبين التاء اللاحقة للأسماء نحو : قائمة، وضاربة. وتابع الخوارزمي في هذه العلة جماعة من النحويين ^(٥).

وأضاف ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) علة أخرى هي : ((وإنما كانت ساكنة : لأنها تلحق الماضي وهو مبني فوجب إسكانها)) ^(٦) وفصل الرضي (ت ٦٨٦ هـ) في هذه العلة فهو يرى أن هذه التاء ساكنة : لأن الأسماء الأصل فيها الإعراب والأفعال الأصل

(١) ينظر: الجمل: ٢٩، والكُنْش في النحو والصرف: ١٢٠/٢، ومغني اللبيب: ٢١٤/٢ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب: ١٢١٠.

(٣) التخمير: ١٧٥/٤.

(٤) ترشيح العلل: ١٣.

(٥) ينظر: المحصول في شرح الفصول: ٥٢/١، والصفوة الصفية: ٣٩٥/١، والكواكب الدرية: ٣٨/١.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل: ٢٧٥/٢ .

ففي البناء فنبه من أوّل الأمر سكون هذه التاء على خلاف التاء اللاحقة للأسماء فكانت تاء التانيث ساكنة بناءً على ما لحقته وهو الفعل الماضي وهي كالحرف الأخير مما تلحقه^(٧).

ويظهر لي أنّ العلة في هذه المسألة أنّهم جعلوا تاء التانيث ساكنة للفرق بينها وبين التاء الداخلة على الاسم خوفاً من اللبس الحاصل بينهما إذا حُرِكت تاء التانيث ولم تسكن كراهة الالتباس ؛ لأنّ العرب تُعنى بالوضوح والإبانة في كلامها وتبتعد عن الخلط والالتباس على قدر إمكانها.

٢- علة اختصاص لام التعريف بالاسم:

إنّ خواص الاسم كثيرة، ومنها النداء، والوصف والتصغير وغيرها ، ومنها دخول لام التعريف فكل ما دخلته هذه اللام فهو اسم^(٨) وقد يبيّن حاجي عوض العلة في أنّ اللام تفيد التعريف والفعل لا يحتاج إلى ذلك ؛ لأنّه خبر والخبر لا يحتاج إلى تعريف وحقه أن يكون نكرة ، ولو تم تعريفه لكان التعريف ضائعاً^(٩).

وعند تلمسنا لهذه العلة نجد أنّ النحاة المتأخرين قد ذكروا هذه العلة من دون المتقدّمين لأنعدام ذكرها في كتبهم، وقد ذكر ابن عيش (ت ٦٣٤هـ) علة اختصاص الاسم بـ {لام} التعريف بمزيد من الإيضاح إذ قال : ((وإنما كان التعريف مختصاً بالاسم ؛ لأنّ الاسم سُرِّحَتْ عنه، والمحدث عنه لا يكون إلّا معرفة، والفعل خبرٌ، وإنّ حقيقة الخبر أن يكون نكرة، ولا يصحّ أيضاً تعريف الحرف؛ لأنّه لما كان معناه في الاسم والفعل، صار كالجزء منهما، وجُزء الشيء لا يُوصَف بكونه معرفة ولا نكرة، فلذلك كانت أداة التعريف مختصة بالاسم))^(١٠).

واعتمد هذه العلة ابن الحاجب^(١١) (ت ٦٤٦هـ) في أحد أقواله، وابن فلاح^(١٢) (ت ٦٨٠هـ) في أحد أقواله، وابن إياز^(١٣) (ت ٦٨١هـ)، والصادقي الكيلاني^(١٤) (ت ٩٦٠هـ)^(١٥).

واعتدل ابن الحاجب بعلة أخرى في أحد أقواله فهو يرى أنّ الأفعال لا تقع موقع المحكوم عليه والتعريف يجعل المحكوم عليه معيّنًا عند المخاطب، والأفعال والحروف لا يُحكّم عليها فلا تحتاج إلى التعريف^(١٦).

وتابعه على ذلك ابن فلاح^(١٧) في أحد أقواله ، وابن القواس^(١٨) (ت ٦٩٦هـ)، وعبد الباري الأهدل^(١٩) (ت ق: ١٣هـ).

وعدّ ابن فلاح اختصاص الاسم بـ {لام} التعريف قضية تتعلق بالخفة والثقل، فزيادة اللام على الاسم أوجب لخفته ولم يكن ذلك في الفعل لثقله ولا الحرف؛ لأنّه كالجزء من الكلمة^(٢٠).

وأضاف الرضّي (ت ٦٨٢هـ) وجهاً آخر إذ قال : ((وإنما اختصت لام التعريف بالاسم، لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدالّ، والفعل لا يدلّ على الذات إلّا ضمناً والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه))^(٢١).

(٧) ينظر: شرح الرضّي: ٤٨٠/٤.

(٨) ينظر: المرتجل: ١٣، وأسرار العربية: ٣٤.

(٩) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٢٤٠.

(١٠) شرح المفصل: ٨٧/١.

(١١) ينظر: شرح المقدمة الكافية: ٢٣١/١.

(١٢) ينظر: شرح الكافية في النحو، (رسالة دكتوراه)، جامعة أمّ القرى: ١١٥/١.

(١٣) ينظر: المحصول في شرح الفصول: ٣٤/١.

(١٤) ينظر: حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب، (رسالة ماجستير)، جامعة أمّ القرى: ٣٠-٣١.

(١٥) الصادقي الكيلاني، هو محمود بن الحسين الأفضلي، الحاذقي الشافعي، له شرح على كافية ابن الحاجب، ومجمع الخواص في تذكرة الشعراء، ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ١٨٩/١، ومعجم المؤلفين: ١٥٩/١٢.

(١٦) ينظر: شرح المقدمة الكافية: ٢٣١/١.

(١٧) ينظر: شرح الكافية في النحو، (رسالة دكتوراه)، جامعة أمّ القرى: ١٥/١.

(١٨) ينظر: شرح ألفيه ابن معيط: ٢٠٢/١.

(١٩) ينظر: الكواكب الدرية: ٣٥/١.

(٢٠) ينظر: شرح الكافية في النحو، (رسالة دكتوراه)، جامعة أمّ القرى: ١١٥/١.

(٢١) شرح الرضّي: ٤٤/١.

ويبدو لي أنَّ ما ذهب إليه الرّضيّ في تع إليه لا يخلو من تكلف في التعليل وتعقيد في اللغة لا حاجة إليه وهو قليل الجدوى.

واختلف النُّحاة في أداة التعريف على ثلاثة مذاهب:

أحدهما: ما ذهب إليه الخليل (ت ١٧٥هـ) هو أنَّ {أل} حرف للتعريف وهي ثنائية مركبة من همزة القطع ومن {الّام} والهمزة أصلية لا تنفصل عنها وصلت لكثرة الاستعمال، وهذا ما نقله سيبويه (ت ١٨٠هـ) عنه إذ قال: ((وزعم الخليل أنَّ الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كـ {قد}، وأن ليست واحدة منهما منفصلة عن الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: {أأريد}، ولكن الألف كألف {أيم} في {أيم الله}، وهي موصولة كما أنَّ ألف {أيم} موصولة))^(٢٢) فمذهب الخليل أنَّ {أل} حرف للتعريف، وهي ثنائية مركبة من همزة القطع ومن {الّام}، والهمزة أصلية ملازمة للام لا تنفصل عنها، إذ شبهها بـ {قد}، و{هل} من حيث إنهما على حرف واحد وكذلك {أل} حرف واحد. وتابعه على ذلك، ابن كيسان^(٢٣) (ت ٢٩٩هـ)، وأبو علي الفارسي^(٢٤).

وابن جني^(٢٥) (ت ٣٩٢هـ)، وابن الخشاب^(٢٦) (ت ٥٦٧هـ)، وابن مالك^(٢٧) (ت ٦٧٢هـ)، والأشموني^(٢٨) (ت ٩٠٠هـ).

والثاني: أنَّ الأداة هي {الّام} وحدها وهي حرف أحادي، وإنَّ الهمزة همزة وصل زائدة، اجتلبت لامتناع الابتداء بالساكن كهزمة {ابن} و{اسم}. وهذا مذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ) فيما نسب إليه^(٢٩)، ونسبه الزّجاجي (ت ٣٣٧هـ) إلى الكوفيين^(٣٠)، وإليه ذهب أكثر النُّحاة^(٣١).

وذكر ابن جني^(٣٢) (ت ٣٩٢هـ) أنَّ سيبويه استدللَّ على ذلك بشيئين:

الأول: أنَّه امتزج بالكلمة حتى صار كأحد أجزائها: لوجهين:

أحدهما: أنَّ العامل يتخطّاه، كقولك: {يالرجل}، ولو كان على حرفين لم يجر ذلك.

والآخر: أنَّ قولك: {رجل}، و{الرجل}، في قافيتين، لا يُعدُّ إبطاء^(٣٣)، ولو أنَّه ثنائي لقام بنفسه.

والآخر: أنَّ التعريف ضدُّ التَّنكير ودليل التَّنكير حرف واحد وهو التنوين، فليكن مقابله كذلك أيضاً^(٣٤).

ولم يرتضِ ابن إياز ما استدللَّ به سيبويه وردَّ عليه قائلاً: ((وفيهما نظرٌ، وذلك: لأنَّ العامل يتخطى {ها} التي للتنبيه في قولك: {مَرَرْتُ بهذا}، وهو على حرفين لفظاً، فحرف التعريف أولى بذلك: لأنَّه أحادي في اللفظ، وذلك بعينه الجواب عن الثاني، وأيضاً فإنَّ من علامات التنكير {لا} الجنسية، فهلاً حوِّل حرف التعريف عليها))^(٣٥).

ولكن ما نسب إلى سيبويه فيه نظر: لأنَّ مذهبه في {ال} التعريف لا يختلف عن مذهب الخليل، وقد صرح بذلك قائلاً: ((ولولا أنَّ الألف واللام بمنزلة {قد، وسوف} لكانتا بناءً بُني عليه الاسم لا يفارقه ولكنَّهما جميعاً بمنزلة {هل، وقد}،

^(٢٢) ينظر: الكتاب: ٣/٣٢٤، والمحصل في شرح الفصول: ٢/٨٥٠-٨٥١.

^(٢٣) ينظر: رأيه في: إعراب القرآن (النحاس): ١٢٤، وشرح كتاب سيبويه (السّيرافي): ٢/٢٠٢.

^(٢٤) ينظر: الإيضاح: ٧١.

^(٢٥) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٥/٢.

^(٢٦) ينظر: المرتجل: ٨.

^(٢٧) ينظر: شرح التّسهيل: ١/٢٤٦.

^(٢٨) ينظر: شرح الأشموني: ١/١٦٥.

^(٢٩) ينظر: المفصل: ٤٤٩.

^(٣٠) ينظر رأيهم في: اللامات: ٤١، والصاحبي في فقه اللغة: ٦٤.

^(٣١) ينظر: الأصول: ٣٦٨/٢، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٢/٥٠٧، والمفصل: ٤٤٩، واللباب: ١/٤٩، ووصف المباني: ٧١.

^(٣٢) الإبطاء: هو أن تجمع قافيتين في الشعر بلفظ ومعنى واحد، ينظر: القوافي (الأخفش): ٥٥، و العقد الفريد: ٦/٣٥٥.

^(٣٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/١٨-١٩، والمحصل في شرح الفصول: ٢/٨٥١.

^(٣٤) المحصول في شرح الفصول: ٢/٨٥١.

وسَوْفَ تَدْخُلَانِ لِلتَّعْرِيفِ وَتَخْرُجَانِ))^(٣٥)، وأضاف في موضع آخر فقال: ((وَأَلْ تَعْرِفُ الْاسْمَ فِي قَوْلِكَ : { الْقَوْمُ، وَالرَّجُلُ }))^(٣٦)

فَعَدَّ أَلْ من الحروف التي جاءت على حرفين وهي بمنزلة { قد }، وهو مذهب الخليل ولو كان كما نسبوا إليه لعبر عنها باللام فقط فهما متفقان على أنَّ حرف التعريف { أَلْ } ثنائي، وإنَّما وقع الخلاف في الهمزة أزايدة هي أم أصلية فالخليل يرى أنها أصلية وليست زائدة، وهي كهزمة { أَمْ } وإنَّما حُدِّثَ في الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال وسيبويه يرى أنَّها زائدة، وهي همزة وصل يُعتدُّ بها في الوضع مثل اعتداده بهمزة { اسمع } ونحوه^(٣٧).

وَالثَّالِثُ: نُسِبَ إِلَى الْمَبْرَدِ (ت ٢٨٥هـ) الْقَوْلُ أَنَّ الْهَمْزَةَ وَحْدَهَا لِلتَّعْرِيفِ^(٣٨)، وهذا ما نسبته إليه حاجي عوض أيضاً إذ قال: ((وَأَمَّا عِنْدَ الْمَبْرَدِ فَالْهَمْزَةُ وَحْدَهَا لِلتَّعْرِيفِ، وَإِنَّمَا زِيدَتْ اللَّامُ بَعْدَهَا لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ))^(٣٩)، ولكن هذه النسبة أيضاً فيها نظر؛ لأنَّه صرح بخلاف ذلك في كتابه بقوله: ((وَمِنْ أَلْفَاتِ الْوَصْلِ الْأَلْفُ الَّتِي تَلْحَقُ مَعَ اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ، وَإِنَّمَا زِيدَتْ عَلَى اللَّامِ: لِأَنَّ اللَّامَ مُنْفَصِلَةً مِمَّا بَعْدَهَا فَجَعَلَتْ مَعَهَا اسْمًا وَاحِدًا بِمَنْزِلَةِ { قَدْ } أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَتَذَكَّرَ يَقُولُ { قَدْ } فَيَقِفُ عَلَيْهَا إِلَى أَنْ يَذْكُرَهَا بَعْدَهَا ، فَإِنْ تَوَهَّمَ شَيْئًا فِيهِ أَلْفُ الْوَصْلِ قَالَ : { قَدْ } يَقْدِرُ أَنْ تُطْلَقَتْ))^(٤٠) ويبدو من كلام المبرد أنه لا يختلف عن كلام الخليل وسيبويه وإنَّ الخلاف بينهم حول الهمزة أصلية أم زائدة.

٣- علَّة لزوم دخول نون الوقاية على الفعل المسند إلى ياء المتكلم:

نون الوقاية: وهي نون مكسورة تلزم الأفعال إذا ولها ياء المتكلم نحو: أَكْرَمَنِي وَضَرَبَنِي وَيَضْرِبُنِي^(٤١). وقد أوضح حاجي عوض علَّة لزوم دخول نون الوقاية بقوله: ((ونون الوقاية وهي النون التي تدخل على الفعل لأجل صيغته عن دخول الكسر عليه مع الياء : ضمير المتكلم لازمة في الماضي مطلقاً وكذلك لازمة تلك النون في المضارع، نحو: ضَرَبَنِي، وَيَضْرِبُنِي، وَإِنَّمَا كَانَتْ لَازِمَةً : لِأَنَّهُ لَوْلَا ذَلِكَ لَلَزِمَ دُخُولُ الْكُسْرِ عَلَى الْفِعْلِ لِأَجْلِ الْيَاءِ وَهُوَ مَمْتَنِعٌ لَامْتِنَاعِ دُخُولِ الْجَرِّ عَلَى الْفِعْلِ وَثَبُوتِ الْأَخُوَّةِ بَيْنَهُمَا، فَالنُّونُ قَدْ حَفِظَتْهُ مِنْهُ وَلِهَذَا تَسْمَى نُونُ الْوَقَايَةِ))^(٤٢). ويُفهم من كلامه أنَّ الذي حملهم على الإتيان بنون الوقاية مع الفعل منعاً له من كثرة الإتيان لياء المتكلم، لتفصل بين الفعل وهذه الياء؛ لأنَّ الفعل ليس من خصائصه الجر والكسر : ولذلك أطلقوا عليها نون الوقاية فإنها تقي الفعل من الكسر.

ولعلَّ أَوَّلَ مَنْ أَشَارَ إِلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ الْخَلِيلُ (ت ١٧٥هـ) الَّذِي نَقَلَ عَنْهُ تَلْمِيْذُهُ سَيِّبُوْهُ (ت ١٨٠هـ) إِذْ قَالَ: ((وَسَأَلْتُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الضَّرْبِ فَقَالَ : هَذَا اسْمٌ ، وَيَدْخُلُهُ الْجَرُّ، وَإِنَّمَا قَالُوا فِي الْفِعْلِ : ضَرَبَنِي وَيَضْرِبُنِي ، كَرَاهِيَةً أَنْ يَدْخُلُوا عَلَيْهِ الْكُسْرُ فِي هَذِهِ الْيَاءِ كَمَا تَدْخُلُ الْأَسْمَاءُ، فَمَنْعُوا هَذَا أَنْ يَدْخُلَهُ كَمَا مَنَعَ الْجَرُّ))^(٤٣). وقد يَنَبِّئُ سَيِّبُوْهُ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي دُخُولِ نُونِ الْوَقَايَةِ فِي الْفِعْلِ إِنَّمَا هُوَ لِكَرَاهِيَةِ الْكُسْرِ فِي الْفِعْلِ وَمَنْعِ دُخُولِهِ عَلَيْهِ كَمَا مَنَعُوهُ الْجَرَّ فَقَالُوا فِي الْفِعْلِ : ضَرَبَنِي وَيَضْرِبُنِي كَرَاهِيَةً أَنْ يَدْخُلَهُ الْكُسْرُ كَمَا يَدْخُلُ الْأَسْمَاءُ فَمَنْعُوا أَنْ يَدْخُلَهُ لَتَبَاعُدِ الْأَفْعَالِ مِنَ الْجَرِّ^(٤٤).

وتابع النُّحَاةُ الْخَلِيلَ وَسَيِّبُوْهُ فَذَكَرَ الْمَبْرَدُ (ت ٢٨٥هـ) أَنَّكَ: ((إِذَا قُلْتَ ضَرَبَنِي، زِدْتَ نُونًا عَلَى الْمَخْفُوضِ لِيَسْلَمَ الْفِعْلُ: لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَدْخُلُهُ جَرٌّ وَلَا كُسْرٌ))^(٤٥).

^(٣٥) الكتاب: ٣/ ٣٢٥.

^(٣٦) المصدر نفسه: ٤/ ٢٢٦.

^(٣٧) ينظر: مسائل خلافة بين الخليل وسيبويه: ٤٠.

^(٣٨) ينظر رأيه في: شرح الرضي: ٣/ ٢٤١، والفوائد الضيائية: ١/ ١٨٦، وشرح التَّصْرِيح: ١/ ١٧٩.

^(٣٩) شرح كافية ابن الحاجب: ٢٤١.

^(٤٠) المقتضب: ٢/ ٩٢.

^(٤١) رصف المبانى: ٣٦، والجنى الداني: ١٥٠.

^(٤٢) شرح كافية ابن الحاجب: ٧٨٨.

^(٤٣) الكتاب: ٢/ ٣٦٩.

^(٤٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه (السِّيَرَاءُ): ٣/ ١٣٣.

واعتمد هذه العلة ابن السراج^(٤٦) (ت ٣١٦هـ)، والزمخشري^(٤٧) (ت ٥٣٨هـ)، وأبو البقاء العكبري^(٤٨) (ت ٦١٦هـ)، وابن الحاجب^(٤٩) (ت ٦٤٦هـ)، وابن إياز^(٥٠) (ت ٦٨١هـ)، والمكودي^(٥١) (٧٠٨هـ)، والأزهري^(٥٢) (ت ٩٠٥هـ).

وذهب ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) إلى أن نون الوقاية دخلت الفعل عند اتصاله بياء المتكلم؛ لأنها تقي الفعل لا من اللبس الحاصل بين ياء المتكلم وياء المخاطبة وبين أمر المذكر وأمر المؤنثة فنون الوقاية تُوقي من هذا اللبس، ولذلك سُميت هذه النون بنون الوقاية^(٥٣).

وقد رد ابن مالك لتعليل الجمهور مستنداً إلى أن الفعل قد يلحقه الكسر مع ياء المخاطبة لحاقاً هو ألزم من لحاق الكسر مع ياء المتكلم؛ لأن ياء المتكلم فضلة وهي في تقدير الأنفصال على العكس من ياء المخاطبة؛ لأنها عمدة، ويمكن الاستغناء عن ياء المتكلم بالكسرة التي قبلها، ولا يمكن ذلك مع ياء المخاطبة^(٥٤).

ويبدوا لي أن ما ذهب إليه ابن مالك اقرب للصواب؛ لأن لوقلت: {أكرمي} من دون نون الوقاية، وأنت تريد أمر المخاطب أن يكرمك {أكرمني} فإنه يلتبس بأمر المؤنث: لأن الصيغة واحدة فيهما ويتبع ذلك التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة.

المطلب الثاني: الحروف الثنائية

١ - علة أصالة {إن} في باب الجوازم:

{إن} من أدوات الشرط، ويُسمى الشرط: المجازة، والجزاء هو في اللغة: إلزام الشيء والتزامه^(٥٥) وفي الاصطلاح: تعليق شيء بشيء بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني^(٥٦) أو وقوع الشيء لوقوع غيره^(٥٧) واعتلّ حاجي عوض في جعل {إن} أصل أدوات الجزاء بقوله: ((أن {إن} هي الأصل في باب الجوازم لأنها: إنما عملت الجزم لكونها مقتضية للفعليين اللذين كل منهما جملة مع فاعله بسبب كون وضعها للشرط، وبيانه أن الكلام الداخل عليه {إن} قد طال باقتضاءها فيه جملتين فحصل الثقل، فاختر كما عمل الجزم ليكون تخفيفاً في الجملة))^(٥٨)، ويُفهم من كلامه أن {إن} عملت الجزم؛ لأنه حذف وتخفيف لكونها تقتضي جملتين وهما: الشرط والجزاء فحصل بذلك الثقل ولذلك عملت الجزم.

وهذا أصل ما اعتلّ به ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) إذ قال: ((وإنما عملت الجزم لما بينا من أنها تقتضي جملتين الشرط والجزاء فلطول ما تقتضيه أختير لها الجزم لأنه: حذف وتخفيف))^(٥٩) ومضى على هذه العلة جماعة من النحويين^(٦٠) أما سي بويه (ت ١٨٠هـ) فقد أورد علة أخرى فيما نقله عن الخليل، إذ قال: ((وزعم الخليل أن {إن} هي أم حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك؟ فقال: من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكنّ استفهاماً ومنها ما يفارقه فلا

(٤٥) المقتضب: ٢٤٨/١.

(٤٦) ينظر: الأصول: ١٢١/٢.

(٤٧) ينظر: المفصل: ١٧٧.

(٤٨) ينظر: إعراب لامية الشنفرى: ٧١.

(٤٩) ينظر: شرح الوافية: ٢٨٠.

(٥٠) ينظر: المحصول في شرح الفصول: ٨٢١/٢.

(٥١) ينظر: شرح المكودي: ١٢٤/١.

(٥٢) ينظر: شرح التصريح: ١١٥/١.

(٥٣) ينظر: شرح التسهيل: ١٣٥/١.

(٥٤) ينظر: شرح التسهيل: ١٣٥/١.

(٥٥) ينظر: لسان العرب: (مادة شرط): ٣٢٩/٧.

(٥٦) ينظر: التعريفات: ١٢٥.

(٥٧) ينظر: المقتضب: ٤٦/٢.

(٥٨) شرح كافية ابن الحاجب: ١٠١٢.

(٥٩) أسرار العربية: ٢٩٤.

(٦٠) ينظر: المحصول في شرح الفصول: ٦٣٠/٢، والصفوة الصفية: ١٨٨/١.

يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازاة ((^(٦١) ف{إن} استحققت أن تكون أمّ الباب عند الخليل: لأنها لا يفارقها معنى الشرط أي ليس لها وظيفة أخرى كأدوات الشرط الأخرى مثل : {مَنْ} معناها تكون للشرط وكذلك للاستفهام.

وتابعهما على هذه العلة ابنُ الورّاق^(٦٢) (ت٣٨١هـ)، والجرجاني^(٦٣) (ت٤٧١هـ)، وابن يعيش^(٦٤) (ت٦٤٣هـ).

أما العلة عند المبرّد (ت٢٨٥هـ) فقد اختلفت، فهو يرى أنّ {إن} هي أصل الجزاء: لأنها تدخل في جميع ضروبه فهي تقع للعقل ولغيره، وللزمان والمكان على خلاف غيرها: لأنّ {من} تكون لمن يعقل وما لا يعقل، و{ما} الغالب عليها ما لا يعقل أو الزمان كـ{متى} أو بالمكان كـ{أين} وكانت {إن} شائعة في جميع وجوهه^(٦٥).

وتابعه السّيرافي (ت٣٦٨هـ) في علته ودليل ذلك عنده: ((أنّها قد يُسكت عليها ويُحذف الشرط بعدها والجواب، ولا يُفعل ذلك بغيرها، بقول القائل: لا أتى الأمير: لأنّه جائر إنته وإن: وكذلك لا أصلي خلف فلان: لأنّه أعمى، فيقال: صلي خلفه وإن، يراد بذلك وإن كان جائراً، وإن كان أعمى فصل خلفه))^(٦٦)، واعتمد هذه العلة الشريف الكوفي^(٦٧) (ت٥٣٩هـ)، والعكبري^(٦٨) (ت٦١٦هـ) في أحد قوليه.

واعتلّ الباقلوي (ت٥٤٣هـ) بعلّة خالف فيها النّحاة ووجّه علّته كون {إن} أمّ حروف الجزاء عنده: لأنها يُفصل بينها وبين فعلها بالاسم وقد جاء ذلك في الكتاب العزيز نحو قوله تعالى: ﴿بِذَلِكَ لَا أَصْلِي خَلْفَ فَلَانٍ: لِأَنَّهُ أَعْمَى، فيقال: صلي خلفه وإن، يراد بذلك وإن كان جائراً، وإن كان أعمى فصل خلفه))^(٦٦)، واعتمد هذه العلة الشريف الكوفي^(٦٧) (ت٥٣٩هـ)، والعكبري^(٦٨) (ت٦١٦هـ) في أحد قوليه.

المطلب الثالث: الحروف الثلاثية:

أ-علّة شبه {إن} وأخواتها بالفعل:

وتسمى هذه الأحرف بالأحرف الناسخة أو الأحرف المشبهة وهي العوامل التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنبص ما كان مبتدأ وترفع ما كان خبراً، وهي {إنَّ وإنَّ وكأنَّ ولكن ولعل وليت} وعدّها سيبويه (ت١٨٠هـ) خمسة إذ اسقط {أنَّ} المفتوحة الهمزة: لأنها في الأصل مكسورة الهمزة^(٧٢)، وعدّها ابن هشام (٧٦١هـ) ثمانية حيث قال: هذا باب الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر إذ جعل {عسى} منها وأشترط أن يكون اسمها ضميراً وجعل معها {لا} النافية للجنس^(٧٣).

(٦١) الكتاب: ٦٣/٣.

(٦٢) ينظر: علل النّحو: ٤٣٥.

(٦٣) ينظر: المقتصد: ١٠٩٥/٢.

(٦٤) ينظر: شرح المفصل: ١٠٦/٥.

(٦٥) ينظر: المقتضب: ٥٠/٢.

(٦٦) شرح كتاب سيبويه: ٢٦٣/٣.

(٦٧) ينظر: البيان في شرح اللمع: ٤٤٤.

(٦٨) ينظر: اللّباب: ٥٠/٢.

(٦٩) سورة التوبة من الآية ٦.

(٧٠) ينظر: شرح اللمع: ٦٥٣.

(٧١) اللّباب: ٥٠/٢.

(٧٢) ينظر: الكتاب: ١٣١/٢.

(٧٣) ينظر: أوضح المسالك: ٣١٣/١.

وعلة ذلك عند حاجي عوض كما ذكرها أن هذه الحروف شابهت الفعل التام المتصرف بثلاثة أوجه:

- ١ - اللفظ: إنها مبنية على ثلاثة أحرف، كما أن أقل بناء الفعل على ثلاثة أحرف ومفتوحة الأواخر.
- ٢ - المعنى: لتضمنها معنى الفعل ف {إن} بمعنى أكدت وتحققت، و{كأن} تدل على شبهة.
- ٣ - الاستعمال: فهذه الحروف تختص بالأسماء كالأفعال، وتلحقها نون الوقاية^(٧٤).

وقد أشار الخليل^(٧٥) (ت ١٧٥هـ) وسيبويه^(٧٦) (ت ١٨٠هـ) إلى أن هذه الحروف شابهت الفعل المتصرف فعملت عمله. واعتل المبرد^(٧٧) (ت ٢٨٥هـ) لذلك بقوله: ((فهذه الحروف مشبهة بالأفعال وإنما أشبهتها: لأنها لا تقع إلا على الأسماء وفيها المعاني من الترجي والتمني والتشبيه التي عباراتها الأفعال وهي في القوة دون الأفعال ولذلك بُنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب في الماضي وهي تنصب الأسماء، وترفع الأخبار، فتشبه من الفعل ما قديم مفعوله نحو: { ضرب زيداً عمرو }^(٧٨))).

وببدو أن المبرد قد فصل في علة مشابهة {أن} وأخواتها بالأفعال وإنما شابهت الأفعال: لأنها اختصت بالأسماء كما أن الفعل يلزم الأسماء، وكما أنها تدل على معاني الأفعال من الترجي، والتمني والتشبيه، وشابهت الفعل الماضي في أنها بُنيت أواخرها على الفتح.

وقد اعتمد هذه العلة ابن السراج^(٧٨) (ت ٣١٦هـ)، وابن الوراق^(٧٩) (ت ٣٨١هـ)، وابن إياز^(٨٠) (ت ٥٨١هـ)، ويرى ابن مالك^(٨١) (ت ٦٧٢هـ) أن مشابهة هذه الأحرف إلى الفعل بفتح أواخرها كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح لا يُعتد به؛ لأنه لو كان فتح الآخر معتبراً لزم إبطال عملها عند تخفيف {إن، وأن، وكأن}^(٨١). وأضاف الزجاجي^(٨٢) (ت ٣٤٠هـ) وجهين آخرين شابهت به {أن} وأخواتها الفعل:

الأول: أنها تطلب اسمين يطلهما الفعل المتعدي.

الثاني: أنها يتصل بها المضمر المنصوب ويتعلق بها كتعلقه بالفعل^(٨٢)، وتابعه في علته هذه الحريري^(٨٣) (ت ٥١٦هـ)، وابن يعيش^(٨٤) (ت ٦٤٣هـ)، وابن إياز^(٨٥) (ت ٦٨٠هـ)، وابن هشام^(٨٦) (ت ٧٦١هـ)، ورفض ابن عصفور^(٨٧) (ت ٦٦٩هـ) هذه الأوجه: لأن ضمائر النصب اتصلت بها بعد عملها النصب، ويرى أن العلة في ذلك هو اختصاص هذه الأحرف بالأسماء^(٨٧).

أما ابن بابشاذ^(٨٨) (ت ٤٦٩هـ)، فيرى أن هذه الأحرف شابهت الأفعال: لاتصال نون الوقاية عند دخولها على ياء المتكلم نحو: {إنّي} كما نقول: أكرمني^(٨٨)، واعتمد هذه العلة الجزولي^(٨٩) (ت ٦٠٧هـ)، والشلوبيني^(٩٠) (ت ٦٤٥هـ)، وضعف ابن إياز هذا القول: لأن الشبه من حق أن يتصور قبل دخول العمل وهذا الشبه لا يقع إلا مع العمل^(٩١).

(٧٤) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ١١٣٤.

(٧٥) ينظر: الجمل في النحو (الخليل): ٤٥.

(٧٦) ينظر: الكتاب: ١٣١/٢.

(٧٧) المقتضب: ١٠٨/٤-١٠٩.

(٧٨) ينظر: الأصول: ٢٢٩/١-٢٣٠.

(٧٩) ينظر: علل النحو: ٣٢٥.

(٨٠) ينظر: قواعد المطارحة: ٧٩.

(٨١) ينظر: شرح التسهيل: ٨/٢.

(٨٢) ينظر: الجمل: ٥١-٥٢.

(٨٣) ينظر: شرح ملحة الإعراب: ١٤٢.

(٨٤) ينظر: شرح المفصل: ٥٢١/٤.

(٨٥) ينظر: المحصول في شرح الفصول: ٥٨٦/١.

(٨٦) شرح جمل الزجاجي: ١٤٥.

(٨٧) ينظر: شرح الجمل الزجاجي: ٤٢٣/١.

(٨٨) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢١٧/١.

وأضاف الباقولي (ت٥٤٣هـ) وجهاً آخر، هو أنَّ أم الباب {إنَّ} وهي تُذكر للتأكيد كما أنَّ الفعل الحقيقي يُذكر للتأكيد، نحو: {ضَرَبْتُ ضَرْباً} ألا ترى أنَّ {ضَرْباً} تُذكر لتأكيد الفعل {ضَرَبْتُ} إلاَّ أنه لما أُعمل لمشابهته الفعل قُدِّم فيه المنصوب على المرفوع كقولنا: أنَّ زيدا قائمٌ كما نقول: ضَرَبَ عمرًا زيدٌ، وفُعل ذلك ليكون بينها وبين باب {كان} وباب {أَنَّ} فرقٌ؛ لأنَّ {كان} فعل على الحقيقة وباب {أَنَّ} مشبه به وليس به^(٩٢).

واعتلَّ ابن النّاطم (ت٦٨٦هـ) بعلة قريبة فهو يرى أنَّ {إنَّ} وأخواتها قد أشبهت {كان} من جهة حشوها وبنائها على الفتح ودخولها على المبتدأ والخبر، فعملت عكس عمل {كان} ليكون اسمها كمفعول قُدِّم وفاعل آخر فتيين فرعيتها^(٩٣).

والحقيقة أنَّ الوجين الأولين التي قدمها ابن النّاطم غير مختصة بـ{كان} وأما الثّالث فهو في سائر الأفعال الناسخة. ويظهر لي أنَّ هذه العلل لا تخلو من الجدلية والنظرية القائمة على التكلف في التعليل، وأطلق الزّجاجي على هذا من التعليلات اسم العلة الجدلية^(٩٤). وقد ألغى ابن مضاء (ت٥٩٢هـ) العلل الثواني والثالث بقوله: ((ومما يجب أن يسقط من النّحو العلل الثواني والثالث وذلك مثل سؤال السائل عن زيد في قولنا: {قام زيد}؛ لِمَ رُفِعَ))^(٩٥).

ونفى بعض النّحاة المحدثين مشابهاً هذه الأحرف بالأفعال فذهب الدكتور إبراهيم مصطفى مذهباً ابتردها فيها عن نهج النّحاة القدماء فاتهم النّحاة بالوهم في هذا الباب وأنه يرى أنَّ علة نصب اسم {إنَّ} هي: لأنهم لما أكثروا من إتيان {إنَّ} بالضمير جعلوه ضمير نصب ووصلوه بها غلب على وهمهم أنَّ الموضع للنصب فلمّا جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً^(٩٦)، ولم يتحرج أن يقول: {إنَّ النّحاة قد أخطأوا في هذا الباب وتدوينه} ^(٩٧). وما ذهب إليه الدكتور إبراهيم مصطفى فيه تحامل على النّحاة؛ لأنه يحتاج إلى دليل يثبت به أن العرب نصبوا الضمير أولاً ثم حملوا عليه الاسم الظاهر.

وهناك رأي آخر للمحدثين في تعليل نصب اسم {إنَّ} مفاده من أن {إنَّ واسمها} بمنزلة الكلمة الواحدة في الاستعمال أو أنهما بمنزلة المركب واستدل على ذلك أنَّ الاسم إذا فصل عن {إنَّ} جاز ارتفاعه^(٩٨)، وقد ورد مفصلاً فيما رواه الخليل من أنَّ ناساً يقولون {إن بك زيداً مأخوذ} ^(٩٩).

وفيما حكاه الكسائي (ت١٨٩هـ)، والفراء (ت٢٠٧هـ) من ارتفاع الاسم بفصله عن {إنَّ} وتباعده عنها نحو: إن فيك زيد لراغب^(١٠٠). فهو يرى أنَّ {إنَّ واسمها} جزآن لكلمة واحدة أو بمنزلة اسم مركب ولذلك نُصب اسمها، وهناك سؤال يطرح نفسه أنها لو كانت مركبة لوجب بناؤها كما بُنيت {لا} النافية للجنس مع اسمها أن كان مفرداً في نحو قولهم: {لا رجل} ^(١٠١)، ولم يذكر أحد من النّحاة بناء اسم {إنَّ} وما نقله عن الخليل إنَّما هو لغة لبعض العرب^(١٠٢).

وعمل هذه الحروف أنها تنصب الاسم وترفع الخبر على مذهب جمهور البصريين ومن تابعهم^(١٠٣)، وأما الكوفيون^(١٠٤)، وتبعهم السّهيلي^(١٠٥) (ت٥٨١هـ) فلا يعملون هذه الحروف

(٩٩) ينظر: المقدمة الجزولية: ١١٠.

(١٠٠) ينظر: التوطئة: ٢٣١.

(٩١) ينظر: المحصول في شرح الفصول: ٥٨٦/١.

(٩٢) ينظر: شرح اللّمع: ٣٧٠.

(٩٣) ينظر: شرح ابن النّاطم: ١١٧.

(٩٤) ينظر: الإيضاح في علل النّحو: ٦٥.

(٩٥) الرد على النّحاة: ١٢٧.

(٩٦) ينظر: إحياء النّحو: ٦٤-٧٠.

(٩٧) المصدر نفسه: ٦٤.

(٩٨) ينظر: في النّحو العربي نقدٌ وتوجيه: ٨٦-٨٧.

(٩٩) الكتاب: ١٣٤/٢.

(١٠٠) ينظر: مجالس ثعلب: ١/٦٥.

(١٠١) ينظر: شرح ابن النّاطم: ١٣٤.

(١٠٢) ينظر: شرح التّسهيل (أبن مالك): ١٣/٢.

(١٠٣) ينظر: الكتاب: ١٣١/٢، والمقتضب: ١٠٨-١٠٩، ومعاني القرآن وإعراجه: ١٩٣/٢، وشرح كتاب سيبويه (السّيرافي):

٤٦٣/٢، والمرتل: ١٦٩، والإنصاف: ١٤٤/١.

إلا في الاسم ، والخبر باقي على رفعه قبل دخولها وهذا المنقول عنهم ، وهذا ما نقله السّيرافي (ت٣٦٨هـ) عنهم بقوله : ((وأهل الكوفة يقولون في خبر إنّ وأخواتها إنه مرفوع ، كما كان يرتفع به قبل دخول {إنّ} و{إن} : لأنّ {أن} دخلت وعملها ضعيف فعملت في الاسم ولم تجاوزه. وبقي الخبر مرفوعاً على ما كان قبل دخول {أن}).^(١٠٦) ودليلهم في ذلك أنّها عملت حملاً على الفعل فهي فرع عنه ، والفرع اضعف من الأصل ولو عملت لتساوى الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز لهذا وجب أن يكون الخبر باقياً على رفعه قبل دخولها^(١٠٧) .

ولم يرضِ الزَّجَاجُ (ت٣١١هـ) قول الكوفيينَ إِنَّ {أَنَّ} دخلت وعملها ضعيف فلم تعمل إلا في الاسم وردَّ قولهم قائلًا: ((ذلك أنَّهم زعموا أنَّ نصب {إِنَّ} ضعيف ؛ لأنَّها إنما تغيَّر الاسم ولا تغيِّر الخبر ، وهذا غلطٌ ؛ لأنَّ {إِنَّ} عملت عملين النَّصب، والرَّفع، وليس في العربيَّة ناصب ليس معه مرفوع ؛ لأنَّ كُلَّ مَنصوب مُشَبَّه بالمفعول، والمفعول لا يَكُون بغير فاعل إلا فيما لم يُسمَّ فاعله، وكيف يَكُون نَصْبُ {إِنَّ} ضعيفًا وهي تَتَخَصَّى الضَّرُوفُ فَتَنْصِبُ ما بعدها نحو قوله: **وَجَوْجٌ وَنَصْبُ إِنَّ مِنْ أَقْوَى الْمَنْصُوبَاتِ**))^(١٠٨).

وعندي رجوعي إلى كتب الكوفيين وجدت أنَّ المسألة خلافية بينهم ، ومن ذلك قول الفراء في حديثه عن قوله تعالى : جَوْوُ وُو وُو وَ جَ ((فإن رفع {الصَّابِئِينَ} عَلَى أَنَّهُ عطف على {الذين} و{الذين} حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فَلَمَّا كَانَ إعرابه واحداً وَكَانَ نصب {إِنْ} نصباً ضِعْيفًا ، وضعفه أَنَّهُ يقع عَلَى {الاسم} ولا يقع على

خبره جاز رفع الصابنين))^(١١١) وهذا تصريح منه أنَّ {إِنَّ} لا تعمل إلا في الاسم لضعفها ، والخبر يكون باقياً على رفعه قبل دخولها . وهو مرفوعاً بالمبتدأ والمبتدأ مرفوع به ، فهما يترفعان وعدُّ أبو البركات الأنباري ما ذهب إليه الكوفيون باطلاً : لأنَّه يرى أنَّ الترافع قد زال بدخول {إِنَّ} عليهما ، ونصبها للمبتدأ ولكن ذلك يؤدي إلى أنَّ الخبر يرتفع بغير عامل وهذا غير ممكن^(١١٢).

وذهب ابن سعدان(ت٢٣١هـ) الى أنَّ وأخواتها تعمل الرفع في الخبر إذ قال: ((واعلم أنَّ: أَنْ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ وَلَكِنَّ الْمُشَدَّدَةَ وَكَأَنَّ
 المموزة تَنْصِبُ الْأَسْمَاءَ وَتُعَوِّثُ وَيَرْفَعُنَّ الْفِعْلَ . تَقُولُ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ الْعَاقِلَ سَائِرٌ، نَصَبْتُ {عَبْدَ اللَّهِ} بـ {إِنَّ} وَنَصَبْتُ
 {الْعَاقِلَ} لِأَنَّهُ نَعْتُ لـ {عَبْدَ اللَّهِ}، وَرَفَعْتُ {سَائِرٌ} لِأَنَّهُ خَبْرُ {إِنَّ}))^(١١٣) . فهو يريد من قوله {يرفعن الفعل} أي أنَّها ترفع
 الخبر فهو هنا يخالف الفراء ، ويجعلها تعمل في الاسم والخبر .ويبدولي أنَّ نسبة عمل أنَّ وأخواتها في الاسم فقط إلى
 عامة الكوفيين غير دقيقة وهي من المسائل الخلافية عندهم.

المصادر:

- ١ - الجمل في النُحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الرُّجَاجِي (ت. ٣٤٠هـ) تح : د. فخر الدين قباوة ، مؤسّسة الرِّسالة ، بيروت ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ٢ - الكُنَاش في النُّحو والتَّصْرِيف، أبو الفداء إسماعيل بن علي بن محمود الأيوبي (ت. ٧٣٢هـ)، تح: د. جودة مبروك محمَّد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

(١٠٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٣٧/٣.

(١٠٥) ينظر: نتائج الفكر في النحو: ٢٦٤.

(۱۰۶) شرح کتاب سلبونه: ۲/۴۶۳.

(١٠٧) ينظر: الأصول: ٢٣٠/١. والإنصاف: ٤٤٤/١.

(١٠٨) سورة المائدة: من الآية: ٢٢.

(١٠٩) معاني القرآن وإعرابه: ١٩٢/٢-١٩٣.

(١١٠) سورة المائدة: من الآية: ٦٩.

(١١١) معاني القرآن: ١/ ٣١٠-٣١١.

(۱۱۲) ينظر: الإنصاف: ۱/ ۱۴۶.

(۱۱۳) مختصر النحو: ۶۲.

- ٣ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ) : د عبد اللطيف محمد الخطيب ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، السلسلة : التراثية (٢١)، الكويت ، ط ١، (١٤٢هـ-٢٠٠٠م)
- ٤ - شرح كافية ابن الحاجب ، يعقوب بن أحمد بن حاجي عوض (ت ٨٤٥هـ) تح: د. سعد محمد عبد الرزاق، أبو نور، مكتبة الأيمان، المنصورة، ومكتبة جزيرة الورد، القاهرة، (د. ط. ت).
- ٥ - التخمير وهو شرح المفصل في صنعة الأعراب للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) ، تح : د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٩٩٠م .
- ٦ - ترشيح العلل في شرح الجمل ، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) تح : د. عادل محسن سالم العميري ، مطابع جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .
- ٧ - المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معط في النحو)، جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله البغدادي (ت ٦٨١هـ) تح : د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمان ط ١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م .
- ٨ - الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تقي الدين إبراهيم بن الحسين، المعروف بالنيلي (ت: ٧هـ) تح: د. محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، السعودية ، ط ١، ١٤٢٠هـ .
- ٩ - الكواكب الدرّة على متممة الأجرومية، الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، من أعيان القرن الثالث عشرة للهجرة، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م .
- ١٠ - شرح المفصل، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصل (ت ٦٤٣هـ)، تح: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ٢٠١١م .
- ١١ - شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الأستيازي (ت ٦٨٦هـ) تح: د. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قارونيس، ليبيا، ط ٢، ١٩٦٦ .
- ١٢ - المرتجل، أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) تح: د. علي حيدر، دمشق، د. ط ١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م .
- ١٣ - أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تح: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م .
- ١٤ - المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) تح : د. علي بوملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ط ١، ١٩٩٣
- ١٥ - شرح القدمة الكافية في علم الإعراب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تح: د. جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .
- ١٦ - شرح الكافية في النحو ، منصور بن فلاح اليميني (ت ٦٨٠هـ) دراسة وتحقيق (أطروحة دكتوراه) ، تقدّم بها الطالب : نصار بن محمد بن حسين ، إلى جامعة أم القرى ، السعودية ، بإشراف الدكتور محسن بن سالم العميري .
- ١٧ - شرح ألفية ابن معط ، للقواس عبد العزيز بن جمعة بن زيد القواس الموصل (ت ٦٦٩هـ) تح: د. علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
- ١٨ - شرح ألفية ابن معط ، للقواس عبد العزيز بن جمعة بن زيد القواس الموصل (ت ٦٦٩هـ) تح: د. علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
- ١٩ - إعراب القرآن ، أبو النخاس أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ) وضع حواشيه: عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية بيروت ط ١ ١٤٢١هـ .
- ٢٠ - شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تح: د. أحمد حسن مهدي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط ١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م .
- ٢١ - الإيضاح ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الرّحوي (ت ٣٧٧هـ) تح : د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٦-١٩٩٦م .
- ٢٢ - سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جنيّ الموصل (ت ٣٩٢هـ) قدم له د. فتحي عبد الرحمن حجازي، حقق وعلق عليه ، أحمد فريد أحمد-المكتبة التوفيقية .
- ٢٣ - شرح التسهيل ، (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، أبو عبد الله جمال الدين محمد ابن عبد الله بن محمد بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تح : د. عبد الرحمن السيد، و. د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، ط ١ ، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م .

- ٢٤ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي (ت. ٩٠٠ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- ٢٥ - مسائل خلافة بين الخليل وسيبويه، د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الأمل، الأردن، ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- ٢٦ - رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت. ٧٠٢ هـ) تح: د. أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د. ط ١٣٩٤ هـ.
- ٢٧ - الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن القاسم المرادي (ت. ٧٤٩ هـ) تح: د. فخر الدين قباوة والأستاذ: محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- ٢٨ - شرح المكودي على ألفية ابن مالك، أبو زيد عبد الرحمن علي بن صالح المكودي (ت. ٨٠٧ هـ) تح: د. فاطمة الراجحي، جامعة الكويت، ط ١٩٩٣ م .
- ٢٩ - التعريفات ، علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني (ت. ٨١٦ هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٣٠ - الرد على النحاة ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء (ت. ٥٩٢ هـ) تح: د. محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام، ط ١، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .